

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِاسْمِ النَّاسِ  
**الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِكُورُدِسْتَانَ - الْعَرَاقُ**

استناداً لاحكام الفقرة (١) من المادة(٥٦) من القانون رقم(١)لسنة ١٩٩٢ المعدل وبناءً على  
ما عرضه مجلس وزراء اقليم كوردستان – العراق، قرر المجلس الوطني لكوردستان- العراق  
بجلسته المرقمة (٨) والمعقدة في ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٦ تشريع القانون الآتي:

**قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦**

**قانون وزارة النقل في اقليم كوردستان - العراق**

**المادة الاولى:**

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني المبينة ازائها لاغراض هذا القانون:

**أولاً:الإقليم:إقليم كوردستان - العراق.**

**ثانياً:مجلس الوزراء:مجلس وزراء الاقليم.**

**ثالثاً:الوزارة: وزارة النقل**

**رابعاً:الوزير:وزير النقل.**

**خامساً:وكيل: وكيل الوزارة**

**سادساً:سلطات الوزارة:الوزارة هي المسؤولة عن جميع شؤون النقل بانواعها في الاقليم.**

**سابعاً:النقل البري:نقل المسافرين والركاب والبضائع داخل المدن وبين مدن الاقليم وخارجها وكذلك خارج العراق بواسطة السيارات والقطارات.**

**ثامناً:النقل الجوي:نقل المسافرين والبضائع بين مطارات الاقليم والعراق وخارجها.**

**تاسعاً:الكراج:منطقة محددة من الارض مشيدة عليها مشيدات ومسقفات لغرض تسهيل عمليات نقل المسافرين داخل وبين المدن وخارجها.**

**عاشرأً:المطار الدولي:مطار تعينه حكومة الاقليم في اقليمها للحركة الجوية دخولاً وخروجاً وتتخذ الاجراءات المتعلقة بالكمارك والهجرة والصحة والحجر الصحي للحيوانات والنباتات وغيرها من الاجراءات المشابهة.**

**حادي عشر:** المطار: مساحة محددة على سطح الأرض أو الماء بما فيها من مباني ومنشآت ومعدات مخصصة كلياً أو جزئياً لوصول ومجادرة وتحريك الطائرات.

**المادة الثانية: اهداف الوزارة:**

**أولاً:** إنشاء شبكات السكك الحديدية وربطها مع مدن العراق وخارجها وتأمين كافة مستلزماتها من الأبنية.

**ثانياً:** تنظيم قطاعات النقل البري والجوي.

**ثالثاً:** الإشراف على كراجات نقل المسافرين والبضائع وإنشاء وتأجير الكراجات.

**رابعاً:** تنظيم وإدارة الاجواء والمطارات المدنية.

**خامساً:** توفير متطلبات إدارة الحركة الجوية بما يؤمن من سلامتها وانسيابها بشكل سريع ومنظم.

**سادساً:** إنشاء المطارات والإشراف عليها وفق السياسات الدولية المعتمدة من منظمة (ICAO).

**سابعاً:** وضع السياسة العامة للنقل والإشراف على تفديدها والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

**ثامناً:** تحسين مستوى أداء النقل ومنح التراخيص باستثناء النقل السياحي وفقاً لضوابط تصدرها الوزارة.

**تاسعاً:** إنشاء وتوسيع والإشراف على محطات الانواء الجوية والرصد الزلزالي وفق السياسات الدولية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة.

**عاشرأً:** المساهمة في حماية البيئة مع الجهات ذات العلاقة.

**حادي عشر:** تشجيع المنافسة في مجالات النقل كافة وتقدير قدرته التنافسية عن طريق الشركات والقطاع الخاص بما يخدم المصلحة العامة.

**ثاني عشر:** وضع جميع التعليمات الازمة لضمان تشغيل المطارات وفق السياسات المتبعة والمعمول بها دولياً.

**ثالث عشر:** تحسين مستوى أداء النقل الجوي وإيجاد أفضل البديل والسبل لهذا الغرض.

**رابع عشر:** منح تراخيص لشركات الخطوط الجوية للعمل في الأقليم لهذا الغرض، وكذلك مكاتب النقل البري بتنوعها.

**خامس عشر:** احترام تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنقل الجوي والبري.

**سادس عشر:** الإشراف على مكاتب النقل في كافة المعابر الحدودية للاقليم واستيفاء الأجور والرسوم واستخدام المنافذ وفق القوانين .

**المادة الثالثة:**

**أولاً:** الوزير: هو الرئيس الأعلى للوزارة المسؤول عن اعمالها وتوجيه سياستها وممارسة الإشراف والرقابة وتصدر عنه وتنفذ باشرافه جميع القرارات والأوامر والتعليمات في كل ما له

**علاقة بعها الوزارة وتشكيلاتها وصلاحياتها وسائل شؤونها الفنية والمالية والادارية والتنظيمية وفق احكام القانون.**

**ثانياً: وكيل الوزارة:** يساعد الوزير في توجيه الوزارة والاشراف على شؤونها ضمن الصالحيات التي تعهد اليه على ان يكون حاصلا على شهادة جامعية أولية.

**ثالثاً: المستشارون:** لا يزيد عدهم عن اربعة وان يكونوا من حملة الشهادة الجامعية الاولية وهم خبرة ومارسة.

#### **المادة الرابعة:**

##### **المجلس الاستشاري**

**يتتألف المجلس الاستشاري للوزارة من:**

- ١ - الوزير: رئيسا
- ٢ - وكيل الوزارة: نائباً للرئيس.
- ٣ - رئيس مؤسسة الطيران المدني في الاقليم: عضواً.
- ٤ - المدراء العامين في الوزارة: اعضاء.
- ٥ - مدير للشؤون القانونية: عضواً.
- ٦ - خبراء ومستشارين في مجال النقل من داخل الوزارة وخارجها الذين يرى المجلس حضورهم ضرورياً وليس لهم حق التصويت وعلى ان لا يزيد عدهم عن اربعة: اعضاء.

#### **المادة الخامسة:**

##### **تشكيلات الوزارة:**

**ولا: تتألف الوزارة من:**

- ١ - مكتب الوزير: يراسه موظف حاصل على شهادة جامعية أولية ويعاونه عدد من الموظفين.
- ٢ - مكتب وكيل الوزارة: يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية ويعاونه عدد من الموظفين.
- ٣ - المديرية العامة للشؤون الادارية والمالية: يرأسها مدير عام ذو الخبرة والاختصاص حاصل على الشهادة الجامعية الاولية.
- ٤ - المديرية العامة لشئون النقل البري والسكك الحديدية: ويرأسها مدير عام ذو الخبرة والاختصاص وله شهادة جامعية أولية.
- ٥ - المديرية العامة للأتواء الجوية والرصد الزلزالي: يرأسها مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية.

٦ - مؤسسة الطيران المدني في اقليم كوردستان: ويرأسها موظف بدرجة خاصة حاصل على شهادة جامعية أولية ويرتبط بالوزير مباشرة وتنظم تشكيلاتها ومهامها بقانون.

٧ - المديرية العامة للمطار الدولي في اربيل: ويرأسها موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية.

٨ - المديرية العامة للمطار الدولي في السليمانية: ويرأسها موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية.

**المادة السادسة:**

تحدد تشكيلات الوزارة ومهامها بنظام.

**المادة السابعة:**

للوزير استحداث ودمج والغاء مديريات واقسام وشعب ضمن تشكيلات الوزارة وفقاً لمتطلبات عملها عند الاقتضاء.

**المادة الثامنة:**

للوزير ابرام الاتفاقيات والعقود في مجال النقل مع الشركات والجهات الاجنبية بموافقة مجلس الوزراء.

**المادة التاسعة:**

لا يعمل باي نص يتعارض مع احكام هذا القانون.

**المادة العاشرة:**

على مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة تنفيذ احكام هذا القانون.

**المادة الحادية عشر:**

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ اصداره وينشر في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان).

**عدنان رشاد المفتى**

**رئيس المجلس الوطني لكوردستان - العراق**

## **الاسباب الموجبة**

لاستحداث وزارة النقل في حكومة اقليم كوردستان وبغية تطوير أجهزة الوزارة وفق النهج التشريعي للأقليم كوردستان ومن اجل زيادة فعاليتها وكفائتها في أداء مهامها بمحنة وتحقيق اهدافها المرسومة لها في توفير وإنشاء شبكات السكك الحديدية وتنظيم وإدارة الأجراء والمطارات المدنية ووضع السياسة العامة للنقل والإشراف على تنفيذها وتنظيم قطاعات النقل البري والجوي وتنظيم نقل المسافرين والبضائع بكافة أنواعها داخل المدن وبين مدن الأقليم وخارجها وأناطة مسؤولية شؤون النقل بالوزارة المستحدثة فقد أصبح من الضروري تشريع قانون يحدد مهام هذه الوزارة والمديريات المرتبطة بها ولتحقيق ما تقدم فقد شرع هذا القانون.